

## الحكومة الليبية المؤقتة وزارة الاقتصاد مركز المعلومات و التوثيق الاقتصادي

التاريخ: 30-04-2014م الاشاري: 19/4/1

الموضوع: اقتراح تعميم بشأن النظام الوطني للمعلومات

السيد/ مدير مكتب وكيل وزارة الاقتصاد

بعد التحية،،،

اشارة إلى المادة الرابعة من القانون رقم (4) لسنة 1990م بشأن النظام الوطني للمعلومات، و قراري اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (772) لسنة 1989م، بإنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق، و رقم (1011) لسنة 1990م بلائحة تنظيم عمل الهياكل الإدارية للنظام الوطني للمعلومات والتوثيق، التي حددت المركز حلقة للوصل بين قطاع الاقتصاد و النظام الوطني للمعلومات.

و تمكينا للمركز من أداء المهمة المناطة به بموجب التشريعات النافدة، فإننا نقترح استصدار تعميم من السيد الوكيل يلزم الجهات التابعة بالتقيد بأحكام القانون المذكور و أن تودع لدى هذا المركز كل فيما يخصه نُسخا من الدراسات و التقارير و الاحصائيات و الوثائق و السجلات و بقية المشمولات المشار اليها في المادة (3) من القانون المذكور، و تسمية مندوب عن كل جهة يكون حلقة اتصال مع المركز بالخصوص.

